



2025; 21(3):01-42

بسم الله الرحمن الرحيم

Omdurman Islamic University Journal for Human Sciences
(OIUJ)-(HUSC)

مجلة جامعة أم درمان الإسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

<https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oij>

<https://doi.org/10.52981/oijhs.v21i3.3418>



ISSN: 5361-1858

تقييم تجربة النافذة الموحدة في جذب الإستثمار وتحقيق رضا المستثمرين دراسة حالة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم (2020-2021م)

د. محمد حماد عبدالله الرحيم¹

¹ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، جامعة أم درمان الإسلامية . السودان

للاستشهاد بهذا المقال:-

د. محمد حماد عبدالله الرحيم ، تقييم تجربة النافذة الموحدة في جذب الإستثمار وتحقيق رضا المستثمرين دراسة حالة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم (2020-2021م)، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

ISSN: 5361-1858

<https://doi.org/10.52981/oijhs.v21i3.3418>

المستخلص :

هذه الدراسة عملت على إجراء تقييم لتجربة النافذة الموحدة في جذب الاستثمار و تحقيق رضا المستثمرين بالتطبيق على مفوضية تشجيع الاستثمار ولاية الخرطوم.

نبعت أهمية الدراسة من خلال التعرف على تطبيق تجربة النافذة الموحدة في جذب الإستثمار بولاية الخرطوم ومدى مساهمتها في عملية تبسيط وتسهيل الإجراءات اللازمة للمستثمرين وكذلك إجراء تقييم علمي لهذه النافذة ومن ثم الوقوف على أهم نقاط نجاحها وإخفاها وما الذي تحتاجه في المستقبل لكي تحقق الهدف الذي أنشأت من أجله؟

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى نجاح تجربة النافذة الموحدة في جذب الاستثمار و تحقيق رضا المستثمرين في ولاية الخرطوم وماهي الخطوات والإجراءات والأسس اللازمة لتكوين النافذة الموحدة وماهي أهميتها في العملية الاستثمارية.

إفترضت هذا الدراسة العديد من الفرضيات منها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام النافذة الموحدة وبين تحقيق رضى المستثمرين وجذب الإستثمار في ولاية الخرطوم وكذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكوادر العاملة في مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم وبين نجاح تجربة تطبيق نظام النافذة الموحدة في عملية تحقيق رضى المستثمرين ومن ثم جذب الإستثمار في الولاية

إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لدراسة وتوصيف الظاهرة ومن ثم المنهج الحلي والقياسي لتحليل البيانات وتقدير قيم المتغيرات

توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج منها ساهمت هذه النافذة في جذب الإستثمار وحققت رضا للمستثمرين ولكن مازالت تحتاج إلي العديد من الخطوات التطويرية والتحديثية لتحقيق أهدافها.

أوصت الدراسة العديد من التوصيات منها ضرورة إجراء تقييم دروري لمعرفة آراء المستثمرين تجاه هذه النافذة وما مدي نجاحها وماهي أوجه القصور فيها وكيفية معالجتها حتى تحقق أهدافها المرجوه.

Abstract:

This study come out to carry out an evaluation of the one window experience in achieving investor satisfaction in Sudan applying to commission encouraging investment Khartoum state

The study important was knowledge applying one window in Khartoum state and what its contribution in aprocess of simplifying and facillitating the procedures necessary for investor and knowing its successes and failures and what it needs in the future

The study problem was knowledge haw successful was the one window experience in the process achieving investor satisfaction in Khartoum state and what are the steps and procedures and foundation necessary for training the one window and what the important in the investment process

This study assumed many hypotheses the most important of which are the exisltence of statically significant relation sheep between the application of the one window system and between achieving investor satisfaction and attracting investment in Khartoum state

The study reached many results the most important of which are this one window has made investor but it need many thinning to developmental and modernization steps to achieve its goals

The study reached many recommendations the most important of which are conduct periodic evaluation to find out the opinions of the investors regarding this one window until it achieves its goals

المقدمة:

لقد شهدت العلاقات الدولية منذ بداية الثمانينات توجهاً نحو تثبيت دعائم الاقتصاد العالمي وتعزيز انتقال السلع ورؤوس الأموال، فضلاً عن عولمة الانتاج وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية كأحد أهم العناصر الأساسية المنظمة والداعمة للتكامل الاقتصادي العالمي.

ونتيجة لهذه التطورات أصبحت الأسواق أكثر تنافسية في إطار مبادئ العرض والطلب التي تحكمها الفرص الاستثمارية المتاحة، وتدعمها الميزات التنافسية والموقع الاستثماري والحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدول للمستثمرين، مما يؤدي ذلك إلى حرية حركة السلع، وتدويل رؤوس الأموال والاستثمارات، وخلق فرص جديدة للعمل، وتعزيز الصادرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من العوامل التي أصبحت تمثل أركان النمو الاقتصادي والثروة والازدهار التي تسعى دول العالم إلى تحقيقه.

في إطار هذه المعطيات أصبحت هيئات ترويج الاستثمار تعتبر أحد الروافد المهمة والاساسية التي تدعم سياسات استقطاب الاستثمارات الأجنبية والوطنية، وأصبحت هذه الهيئات تواجه تحديات كثيرة نحو اعتماد استراتيجية ذات قدرات وإمكانيات متكاملة تعمل بكفاءة على إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار وتقديم الخدمات والاستشارات لكافة المستثمرين، وتوفير الآلية اللازمة لتسهيل الاجراءات الادارية لاستقطاب المستثمرين والمشروعات الاستثمارية.

تستعرض هذه الورقة تقييم تجربة ولاية الخرطوم في هذا المجال كآلية فعالة تدعم سياسات وتوجهات وزارة الاستثمار في عملية الترويج للاستثمار في السودان علي وجه العموم وولاية الخرطوم على وجه الخصوص، وتحقق أهدافها تجاه تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة، وكذلك التركيز على دورها وتأثيرها بشكل ايجابي على اقتصاديات الولاية.

مشكلة البحث:

نظراً للأهمية القصوى التي يلعبها الاستثمار سواء كان وطنياً أو أجنبياً في تغيير هيكل إقتصاد الدولة ومن ثم المساعدة في تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة وتحريك جمود الإقتصاد لذلك لابد من التطرق لموضوع

تحقيق رضى المستثمرين وذلك من خلال تحسين وتطوير البيئة الإستثمارية الأمر الذي يساعد في عملية جذب الإستثمار ،وعليه تبرز مشكلة البحث في الآتي:

- 1/إلي أي مدي نجحت تجربة النافذة الموحدة في عملية تحقيق رضى المستثمرين في ولاية الخرطوم؟
 - 2/ماهي الخطوات والإجراءات والأسس اللازمة لتكوين النافذة الموحدة وماهي أهميتها في العملية الإستثمارية؟
 - 3/ماهي أهم التحديات التي تواجه تطبيق نظام النافذة الموحدة في ولاية الخرطوم وكيف يمكن النقلب عليها؟
- أهمية البحث:**

تتمثل أهمية هذا البحث من خلال الموضوع الذي تناوله حيث أصبح الإستثمار سواء كان وطنياً أو أجنبياً يأخذ حيز كبير من قبل الدول وذلك لانه يساعد في إستغلال الموارد وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل القومي،كما يساهم في عملية تدفق رؤوس الأموال الخارجية إلي

الدولة مما ينعكس ذلك إيجاباً على سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي تقليل معدلات التضخم،هذا بالإضافة نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة إلي الدولة.

ومما سبق تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- 1/التعرف على تطبيق تجربة النافذة الواحدة في ولاية الخرطوم ومدى مساهمتها في عملية تبسيط وتسهيل الإجراءات اللازمة للمستثمرين.

- 2/إجراء تقييم علمي لهذه النافذة ومن ثم الوقوف على أهم نقاط نجاحها وإخفاقها وما الذي تحتاجه في المستقبل لكي تحقق الهدف الذي أنشأت من أجله.

فروض البحث:

تقوم هذه الدراسة علي ثلاثة فرضيات وهي:

1/توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام النافذة الموحدة وبين تحقيق رضى المستثمرين وجذب الإستثمار في ولاية الخرطوم.

2/توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكوادر العاملة في مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم وبين نجاح تجربة تطبيق نظام النافذة الموحدة في عملية تحقيق رضى المستثمرين ومن ثم جذب الإستثمار في الولاية.

3/هناك العديد من التحديات والصعوبات والمعوقات الإقتصادية والإدارية والقانونية والسياسية تحد من نجاح هذه التجربة وتحقيق أهدافها.

منهجية البحث:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في عملية جمع وتحليل وتوصيف البيانات وتقديرها بغرض الوصول إلي نتائج واقعية ومنطقية ومقبولة.

حدود البحث:

الحدود الزمانية:تم إعداد هذا البحث في الفترة (2020-2021م)

الحدود المكانية:مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم،الخرطوم

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة من خلال الأتي:

1/مصادر أولية:تتمثل في إجراء عدد من المقابلات ومن ثم عمل إستبيان على عينة عدد من المستثمرين الوطنيين والإجانب وكذلك عدد من الموظفين في مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم وأخذ آراءهم في تطبيق هذه التجربة ومدي الإستفادة من الخدمات التي تقدمها وما الذي تحتاجه في المستقبل.

2/مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والرسائل الجامعة ومواقع الأنترنت

هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية شمل المحور الأول الإطار النظري للدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة

والمحور الثاني:تحدث عن أهمية الإستثمار وسياسات الإصلاح وفكرة النافذة الموحدة

أما المحور الثالث:تشمل في الدراسة الميدانية وأهم النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع الإستثمار في السودان منها:

1/هشام الصادق محمد(2017)دور إدارات الإستثمار في رفع كفاءة الإستثمار⁽¹⁾

حيث تناولت الدراسة دور الاستثمار في رفع كفاءة الإستثمار، إذ تمثلت مشكلة الدراسة في دور مفوضية تشجيع الإستثمار في رفع كفاءة الإستثمار وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة

تمثلت أهمية الدراسة في التعرف على مفهوم الإستثمار والتعرف على أليات رفع كفاءته بإعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية في الدولة

أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأليات والأساليب التي تتبعها مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم ورفع كفاءة الإستثمار في السودان

أهم التوصيات:ضرورة العمل على زيادة الاراضي المخصصة للمشاريع الإستثمارية في ولاية الخرطوم

¹ هشام الصادق محمد، دور إدارات الإستثمار في رفع كفاءة الإستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، 2017م، ص

2/ محمد حماد عبدالله (2021) دور جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم في رفع كفاءة إستثمارات الولاية⁽¹⁾

أهمية هذه الدراسة تكمن في تناولها لواحد من أهم الموضوعات التي تشكل أهمية قصوي للدولة وهي قضية الإستثمار بمختلف جوانبها، وأن ولاية الخرطوم كواحدة من أكثر ولايات السودان تمركزاً للإستثمار إذ أنها دخلت في هذا المجال في مختلف مجالاته وساهمت في العديد من الإستثمارات وأسست لذلك جهازاً لمتابعة وإدارة إستثماراتها المختلفة، حيث جاءت هذه الدراسة لتقييم تجربة هذا الجهاز في تفعيل ورفع كفاءة تلك الاستثمارات.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الآليات والأساليب والأسس التي يتبعها هذا الجهاز وماهي العقوبات التي تحول دون تحقيق أهدافه.

هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم علمي لتجربة هذا الجهاز ومدي تمكنه من متابعة وتقييم إستثمارات الولاية في القطاعات المختلفة.

إفترضت الدراسة العديد من الفروض منها وجود علاقة بين الأسس والأساليب التي يتبعها الجهاز وبين رفع كفاءة إستثمارات الولاية.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها تمكن هذا الجهاز من رصد ومتابعة جميع إستثمارات ولاية الخرطوم حيث نجح في بعض الأهداف وأخفق في بعضها، كما تم تقديم العديد من التوصيات منها ضرورة الحفاظ على هذا الجهاز وتطويره ورفعته بالقوانين واللوائح التي تمكنه من تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها.

3/ جاسم محمد الشتي (2003)، دور النافذة الموحدة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق (2)

¹ محمد حماد عبدالله، دور جهاز إستثمارات ولاية الخرطوم في رفع كفاءة إستثمارات الولاية، بحث منشور في مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة امدرمان الإسلامية 2021، ص 11

² .جاسم محمد الشتي، دور النافذة الموحدة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق، بحث منشور في مجلة الوسط، العراق، العدد 272، 2003م، ص 3

تناول الباحث مشكلة ضعف أليات الإستثمار في العراق والمشاكل التي يواجهونها
حيث ركز الباحث على دور النافذة الواحدة في جذب المستثمرين الوطنيين والاجانب إلى جمهورية العراق
أوضح الباحث وجود علاقة قوية بين تفعيل دور هذه النافذة وبين تشجيع الإستثمار في جمهورية العراق
أوصي الباحث بضرورة تفعيل أليات الإستثمار في جمهورية العراق ومن اهمها نظام النافذة الواحدة بحيث
يتم تجميع جميع الجهات ذات الصلة بالعملية الإستثمارية في هذه النافذة ورفدها بالكوادر اللازمة التي
تمكنها من القيام بمهامها

سياسات الاستثمار الأجنبي والوطني المباشر:

إن هناك علاقة وطيدة بين استقطاب الدول للمستثمرين الاجانب والوطنيين وجدوى المشروعات الاستثمارية
وبين السياسات التي تتبناها الدول تجاه هذه الاستثمارات، وليس المقصود بهذه العلاقة القوانين التشريعية

المنظمة للاستثمار أو السياسات العامة التي تحكم حركة الاستثمار فحسب وانما يعتمد ذلك بدرجة كبيرة على كفاءة الجهة التي تقوم بتنفيذ هذه السياسات.⁽¹⁾

ومن الممكن أن تشكل الاجراءات الادارية أحيانا عقبة حتى في الدولة التي تتمتع بيئة استثمارية متحررة. وتترك الحكومات أن المستثمرين أصبحوا يعبرون بصراحة تامة عن خيبة أملهم من الصعوبات التي يواجهونها حتى في حالة وجود التدابير الاستثمارية الأكثر تحررا نحو سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن هذه التدابير قد لا يتم ترجمتها إلى اجراءات عملية تؤدي إلى ازالة العقبات البروقراطية التي يواجهها المستثمر في السودان.

لقد أدركت معظم هيئات ترويج الاستثمار في العالم أن فعالية الانشطة الترويجية وحدها ليست كافية لجذب الاستثمارات والمستثمرين إلى الدولة، وإن أي جهد إعلامي أو تسويقي للتسهيلات المتوفرة قد يؤدي إلى استقطاب مستثمرين محتملين لاستكشاف المزيد من الفرص والمزايا الاستثمارية، أما إذا ما اكتشف المستثمرون أن الاجراءات الادارية تشكل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية، فان ذلك سيؤدي حتما إلى خروجهم من هذه الدولة الواعدة.⁽²⁾

فقد أثبتت تجارب المستثمرين الشخصية أن أحد أهم العوامل والمؤشرات الأولية هي سهولة إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول، وكذلك وضوح الرؤيا للسياسات والتشريعات الاستثمارية، ففي حالة تكبدهم خسائر مالية نتيجة للتأخير الناتج عن عدم وجود اهتمام ومتابعة من قبل الأجهزة الحكومية المعنية نحو تنفيذ الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وبالتالي تحملهم تبعات مسئولية ذلك، مما يؤدي إلى خروج المستثمرين وضياح فرص استثمارية مضمونة، كما أن ذلك يؤدي إلى إعطاء انطباع سلبي لفترة طويلة لدى المستثمرين بالعزوف عن الاستثمار في هذه الدولة.

إن القضية ليست قضية قبول المستثمرين أو عدم قبولهم بالاجراءات الحكومية والقنوات الرسمية التي يجب اتباعها، ذلك لأن المستثمرين متعودون على التعامل مع الادارات الحكومية في دولهم، كما أنهم يدركون تماما أن هذه التدابير والاجراءات قد تصادفها بعض العراقيل، إلا أن أكثر ما يحبط المستثمرين هو أن

1. جاسم محمد الشتي، دور النافذة الموحدة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشرة، مرجع سابق، ص6

2. الماحي خلف الله، تجربة مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم (الحاضر والمستقبل)، الخرطوم، 2011، ص4

نجاح مشروعاتهم الاستثمارية يعتمد في المقام الأول على دفع الرشاوى أو تدخل ذوى المصالح الشخصية والمتنفذين في سبيل الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة بأساليب غير اعتيادية، مما يدفع المستثمرين الجادين الى صرف النظر عن المضي قدما في تنفيذ مشروعاتهم الاستثمارية.⁽¹⁾

نخلص مما سبق ذكره أن هيئات ترويج الاستثمار لا يمكن أن تعمل بمعزل عن سياسات البيئة الاستثمارية ومضامينها العملية، فمن خلال قيام الدولة بالاعلان عن وجود حوافز وتسهيلات للمستثمرين، فإن ذلك يعتمد بشكل أساسي على صدقيتها في مدى قناعة المستثمرين بذلك، وقد تهتز ثقة المستثمرين في هيئة ترويج الاستثمار إذا ما اكتشفوا أن تطلعاتهم لم تكن في محلها.

وإدراكا من الدولة بان الممارسات الادارية الحالية تشكل تهديدا لجهودها نحو إصلاح سياسات استقطاب الاستثمار، فإنها تعتمد إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إنشاء هيئة أو مفوضية لترويج الاستثمارات باعتبارها أكثر الكيانات قدرة على القيام بهذه المهام، وفي هذا السياق ظهر في بداية الثمانيات مصطلح «النافذة الموحدة» كاحدى الآليات التي يمكن من خلالها وضع حد للعقبات الادارية وضمان وجود مناخ استثماري ملائم.

المفهوم النظري والعملية لفكرة النافذة الموحدة:

عندما يشرع المستثمر في إنشاء مشروعه الاستثماري فان عليه أن يراجع عدداً من الجهات المعنية في الدولة في سبيل الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة، وتبدأ هذه الخطوات بالنسبة للمستثمر الأجنبي بحصوله على تأشيرة دخول للدولة المضيفة للاستثمار ومن ثم الحصول على ترخيص ممارسة العمل، وتسجيل الشركة أو المؤسسة المراد إنشاؤها حسب توجهاتها في كل من وزارة التجارة، وزارة الصناعة أو وزارة المالية وزارة الاستثمار، كما أن عليه مخاطبة إدارة المجالس المحلية أو البلدية للموافقة على حيازة أو استئجار الأرض المراد الاستثمار عليها، وكذلك مراجعة وزارة العمل والادارات المسؤولة عن توظيف العمالة الوطنية واستقدام العمالة الأجنبية والمتابعة مع الشؤون الصحية والبيئية والدفاع المدني والأمن والسلامة والمرور، وكذلك وزارة التخطيط العمراني ووزارة الكهرباء والمياه وقد يتسبب أي تأخير في هذه المراحل إلى

¹ .جاسم محمد الشنتي،مرجع سبق ذكره،ص2

زيادة الكلفة غير المبررة وربما خسارة المشروع برمته. أما بالنسبة للمستثمر الوطني أيضاً يحتاج إلي كل هذه الإجراءات ما عدا تأشيرة الدخول وبعض المطلوبات بإعتباره مواطن يريد أن يستثمر في بلده.⁽¹⁾

إذا اخذنا بعين الاعتبار التعقيدات سائلة الذكر فان فكرة «النافذة الموحدة» تبدو جذابة جدا وتتلخص الفكرة في ان بإمكان المستثمر اللجوء لجهة واحدة للحصول على كافة الوثائق والموافقات والتراخيص المطلوبة، وعليه فان بإمكان هيئة أو مفوضية تشجيع و ترويج الإستثمارالقيام بمتابعة سير مراحل عملية الحصول على الإجراءات المطلوبة عن طريق هذه النافذة.

إلا أن التجارب العملية أكدت أن هذه الفكرة المثالية غير واقعية في بعض الأحيان، فقد واجهت بعض الدول التي حاولت تطبيقها مقاومة من بعض المؤسسات الحكومية المعنية لأنها شعرت أن قيام مثل هذا الكيان سيحد من سلطاتها مما قد يؤدي إلى تضارب المسؤوليات والنفوذ، كذلك هناك تساؤل حول ما إذا كان بإمكان جهة واحدة القيام بمفردها بكل هذه المسؤوليات والتمتع بكل هذه الصلاحيات، كما يجب أن نشير هنا إلى أن كل إدارة من الإدارات المعنية تضطلع بدور محدد يقوم بتنفيذه موظفون مختصون، وعليه فان قيام كيان جديد تحت مسمى «النافذة الموحدة» من دون أن يتم وضع الاستراتيجية والآلية التي تحدد الأهداف المراد تحقيقها وتهيئة البيئة الاستثمارية والاصلاحات التشريعية والتنسيق بين الجهات الرسمية المعنية، فإن ذلك ربما سيؤدي إلى خلق إدارة بيروقراطية جديدة ومتضخمة تمارس المهام التي كانت تقوم بها الوزارات المختلفة وربما بكفاءة أقل.

آلية للتنسيق بين الوحدات المختلفة :

وتفاديا لهذا الأمر تقوم الدول باستحداث آلية تضمن التنسيق بين الوزارات ذات العلاقة بموضوع الإستثمار وذلك بإنشاء أقسام لهذه الادارات المختلفة في هيئة أو مفوضية أو أي جسم واحد غالبا ما تكون على شاكلة هيئة أو مفوضية لترويج وتشجيع الاستثمار، غير أن إنشاء «نافذة موحدة» ليس بالأمر السهل، وذلك لان الوزارات المشار إليها قد تشعر بخوف من فقدان صلاحياتها حتى لو كانت هذه «النافذة» تقوم بدور تنسيق، وقد يحجم المسؤولون في هذه الادارات عن إبداء أي نوع من التعاون والتنسيق معها لشعورهم باستحواذ «النافذة الموحدة» على سلطاتهم وصلاحياتهم، وقد يقوم هؤلاء المسؤولون بانتداب صغار الموظفين

¹ .لمزيد من التوضيح أنظر إلي الجهاز القومي للإستثمار، الإجراءات المطلوبة من المستثمرين

للمعمل بمشروع «النافذة» في محاولة لاضعاف دورها وفعاليتها حتى ترجع الأمور إلى ما كانت عليه وتعود اليهم صلاحياتهم، وفي هذه الحالة تصبح «النافذة الموحدة» خطوة أخرى إضافية وععبء على المستثمر يجب أن يخطوها الاستكمال إجراءات المشروع الاستثماري⁽¹⁾.

وعلى صعيد آخر فانه سريعا ما تكتشف إدارة «النافذة الموحدة» أن تجميع عدد من الإدارات في مكان واحد لا يخلق كيانا منسجما، وقد يطبق كل مسئول أسلوبه في العمل بشكل اعتيادي حسب ما هو متعود عليه من دون أن يبدي أي اهتمام بالكيان الموحد، وربما لن يكون هؤلاء المسئولون على استعداد لتقبل أي مقترحات بشأن تطوير كفاءتهم لأنهم يعتبرون أن إدارة «النافذة الموحدة» غير مؤهلة لتوجيه الانتقادات أو الإرشادات إليهم.

كما يجب أن ندرك أن عقلية الموظف بهيئة أو مفوضية تشجيع و ترويج الاستثمار تختلف عن عقلية زميله الذي يعمل في لإدارات الحكومية الأخرى، فالأول يرى أن خدمة المستثمر وإرضاءه تأتي في مقدمة أولويات مسؤولياته، في حين يرى الثاني أن مسؤولياته وتحتم عليه أن يتأكد أن المشروع الاستثماري يلبي متطلبات السياسة التنموية العامة، ومن الواضح أن المواءمة بين هاتين العقليتين تبدو بعيدة المنال، ولهذه الأسباب مجتمعة فان فكرة «النافذة الموحدة» تواجه مشكلات كثيرة فالنتائج الإيجابية المرجوة من إنشائها لا تتحقق بالقدر المطلوب، إذ تتزايد شكاوى المستثمرين من البيروقراطية نتيجة صراع النفوذ والصلاحيات بين الإدارات الحكومية وإدارة النافذة الموحدة وقد حققت بعض الدول تقدما ملحوظا في التغلب على هذه المشكلات وسجلت نجاحا ملموسا في مسار إنشاء النافذة الموحدة.⁽²⁾

إن من أهم وأنجح التجارب الرائدة في مجال «النافذة الموحدة» هي تجارب كل من مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة والهيئة المالية للتنمية الصناعية، وهيئة التنمية الصناعية في أيرلندا، فقد برهنت التجارب الثلاث أن بإمكان المستثمر الاعتماد على هذه الهيئات في انجاز المعاملات المطلوبة كافة، كما نجحت كل من هيئة التنمية الصناعية في أيرلندا ومجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة في فرض نفوذهما بشكل

¹ محمد الهادي أبو بكر، ورقة عمل عن قانون تشجيع الإستثمار، الخرطوم، 2005م، ص11

² محمد الهادي أبوبكر، مرجع سابق، ص12

مباشرة على عدد من المراحل المطلوبة بشأن حصول المستثمرين على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية لمشروعاتهم الاستثمارية، مما يجعل المستثمر يتعامل مع عدد محدود جداً من المؤسسات الرسمية، كما أنها نجحت في بناء علاقات تنسيق وتعاون مع الإدارات والمؤسسات الرسمية الأخرى المعنية، أما الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية فقد بدأت عملها كهيئة تنسيق وواجهت فيما يبدو عدداً من المشكلات التي تواجه «النافذة الموحدة» إلا أنها حظيت بالمساندة المباشرة من قبل رئيس الوزراء الماليزي مما أعطاه قوة دعم إذ سجلت نجاحاً كبيراً في هذا المجال.⁽¹⁾

أولوية استقطاب الاستثمار الأجنبي:

في تقييمنا لهذه التجارب الثلاث ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الهيئات تستمد قوتها وفعاليتها ليس من كونها كيانات مستقلة وذات صلاحيات كثيرة أو تفويض غير محدود، بل من كونها تتمتع بمساندة ودعم من القيادة السياسية في أعلى مستويات المسؤولية، فضلاً عن أن حكومتهم وضعت فكرة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مقدمة أولوياتها باعتباره ركيزة أساسية في استراتيجية التنمية الاقتصادية، كما أن هذه الهيئات استفادت من كون الإجراءات والموافقات المطلوبة كانت قليلة ومحدودة مما مهد لها فرص نجاح أكبر، ومن العوامل التي ساهمت في هذا النجاح أن الحكومات الثلاث اتخذت تدابير إصلاحية كان من نتائجها إزالة كثير من العقبات التي تعترض تدفق الاستثمارات الأجنبية.⁽²⁾

استناداً إلى ما سبق ذكره يمكن القول أن إنشاء «نافذة موحدة» فاعلة يتطلب دعماً ومؤازرة من أعلى القيادات السياسية في الدولة باعتباره أولوية ملحة، ومن دون هذا الدعم لن يستطيع هذا الكيان أن يوفر للمستثمرين والمشروعات الاستثمارية البيئة اللازمة لنجاح النافذة الموحدة.

فاعلية «النافذة الموحدة» كإحدى آليات إصلاح السياسات الاستثمارية:

أثبتت التجارب الماثلة أمامنا أن إنشاء «النافذة الموحدة» حتى في أحسن الأحوال والظروف لن تساهم تلقائياً في توفير نظام فاعل ومنتظم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، كما أنه ليس بمقدور أية جهة أن تتولى بمفردها الإجراءات الإدارية كافة في هذا الشأن واختصار الجهد والوقت لإنجاز مراحل الإدارات والأجهزة الرسمية

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة الدراسات الاستثمارية، معوقات الاستثمار في الدول العربية، 2005م، ص30

2. لؤي فتحي محمد، دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي فلسطين، الجامعة في الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008م، ص16

المعنية في سبيل متابعة تيسير الإجراءات وصولاً إلى تخفيف العبء عن كاهل المستثمر من دون المساس بالأهداف والغايات المرتبطة بالأنظمة والقوانين، إلا أن هذه العملية تعتبر عملية معقدة وتحتاج إلى الكثير من الوقت ولا يمكن إنجازها بين عشية وضحاها.⁽¹⁾

إن وجود «نافذة موحدة» فاعلة ومؤثرة سيكون عاملاً مهماً في عملية إصلاح سياسة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والوطنية كذلك، ذلك أن توافر الدعم السياسي الكافي سيجعل الوزارات والإدارات الحكومية المعنية ملتزمة بالتنسيق مع إدارة «النافذة الموحدة» كما أن ذلك سيجعل الجهات الرسمية تنظر بجدية في تطوير إجراءاتها وإدخال الإصلاحات اللازمة عليها لتواكب ذلك مع تطورات وطموحات الدولة تجاه تنمية سياسات الاستثمار.

إن من أهم الخطوات التي يجب على إدارة «النافذة الموحدة» القيام بها إرساء وتطوير علاقة عمل قوية مع مختلف الجهات الرسمية المعنية وتوضيح أهداف ومبادئ «النافذة الموحدة» وذلك بخلق الشعور لديهم بأنهم جزء من الجهود والمسااعي التي تبذلها الدولة لاستقطاب الاستثمارات، كما أن لمساهمتهم في إدارة هذا المشروع الحيوي الكبير دور إيجابي وفعال لتدفق المزيد من المشروعات الاستثمارية وفتح آفاق وفرص عمل لرجال الأعمال والمواطنين، ومن المؤكد أن خطوة كهذه كفيلة بأن تجعل كل هذه الجهات راغبة في أداء المهام الموكلة إليها بطريقة أفضل.

اصلاح السياسات الاستثمارية:

لكي تكون الجهود المبذولة لإصلاح سياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي والوطني مثمرة وذات أثر فعال فإن على إدارة «النافذة الموحدة» إظهار الإدراك والنهيم العميق لأهداف الاستراتيجية المرسومة لها من قبل الدولة، وبناء على هذا الفهم فإن بإمكانها ومن خلال التعاون مع الوزارات والإدارات الحكومية المعنية وضع كافة الإمكانيات والقدرات الكفيلة بتحقيق أهداف الدولة وتوجيهات المستثمرين نحو تفعيل سياسة الاستثمار، ومن الطبيعي أنه ليس بالامكان دائماً تنفيذ كل هذه الإصلاحات في بيئة يسودها التعاون الوثيق، فقد يحدث

¹ هشام الصادق محمد، دور إدارات الإستثمار في رفع كفاءة الإستثمار، مرجع سابق، ص88

أحياناً نوع من التضارب أو الارتباك الذي قد يدفع بعض المؤسسات الحكومية إلى عدم تقديم أي تعاون بسبب الافتقار إلى الوعي والإدراك وعدم وضوح الرؤيا تجاه طبيعة الأهداف المراد تحقيقها.⁽¹⁾

ونستنتج من كل ذلك أنه من أولويات مهام «النافذة الموحدة» تبني الآلية الكفيلة بتخطي العقبات التي تعترض طريق المستثمرين، وأن الهدف الحقيقي لتبني مشروع «النافذة» يكمن في إمكانية تحديد أوجه القصور في أساليب تنفيذ السياسات الاستثمارية وصولاً إلى إزالة كافة العقبات التي تواجهها وذلك بنية صادقة ورغبة جادة لتحقيق أهدافها، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن خلاصة القضية وجوهرها يتمثل في إصلاح السياسات الاستثمارية وتطويرها بما يتلاءم مع المستجدات والمتغيرات الدولية والاقليمية ضمن إطار العولمة، وليس البحث عن حلول وقتية أو عغوية للمشكلات التي يواجهها المستثمرون.

التشريعات والقوانين الاستثمارية في السودان:

لقد إهتمت الدولة على أعلى مستوياتها بالعملية الاستثمارية منذ الإستقلال وحتى الآن، والدليل على ذلك صدور العديد من القوانين التي تنظم وتشجع الإستثمار.

المنتبع لهذه القوانين في الفترة من 1956م وحتى عام 1979م يتضح له أنها كانت قوانين قطاعية أي أهتمت بتنمية قطاعات معينة كتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، أما الفترة من 1980م وحتى تاريخه فقد تم توحيد قوانين الاستثمار لتشمل كل القطاعات حيث يمكن التعرف على ذلك من خلال مرحلتين هما: ⁽²⁾

المرحلة الأولى: الإستثمار القطاعي:

ويمكن تحديد هذه الفترة من عام 1956م وحتى 1979م حيث صدرت خلال هذه الفترة عدة قوانين قطاعية منها:

1. جاسم محمد الشتي، مرجع سابق، ص3

2. وزارة الصناعة والإستثمار، جهاز الإستثمار، التطورات في التشريعات منذ الإستغلال، ورقة عمل مقدمة في نوفمبر 2000م، الخرطوم، ص4

1/ قانون الميزات الممنوحة لسنة 1956م⁽¹⁾

وهو أول قانون صدر للإستثمار في السودان بعد الإستقلال ،حيث شجع هذا القانون الإستثمار في القطاع الصناعي وذلك كمحاولة لتغيير تركيبة الإقتصاد السوداني من إقتصاد زراعي تقليدي إلي إقتصاد صناعي.

2/ قانون تشجيع وتنظيم الإستثمار لسنة 1967م⁽²⁾

بصدور هذا القانون خطى السودان أول خطوة متقدمة في مجال تشجيع وتنظيم الإستثمار ،حيث أوكل تنفيذ هذا القانون لوزارة الصناعة والتموين.

حاول هذا القانون معالجة بعض اوجه القصور ونقاط الضعف في قانون الميزات الممنوحة من أهمها:

أ/تشجيع الإستثمار الأجنبي

ب/منح المستثمرين ضمانات وميزات وتسهيلات كانت محصورة في الإستثمار الوطني فقط.

ج/عالج عقدة الإستثمار الاجنبي على انه إستعمار جديد

3/ قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي لسنة 1973م:

صدر هذا القانون بهدف إعادة الثقة لدي المستثمرين الوطنيين والأجانب على حداً سواء وذلك بعد قرارات المصادرة والتأميم التي أصدرتها حكومة مايو 1970م حيث أهم ما جاء في هذا القانون:

أ/تشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي

ب/عدم التأميم والمصادرة للمشاريع الإستثمارية إلا بأمر قضائي

¹ .وزارة الصناعة والتعدين،قانون تنظيم الإستثمار لسنة 1956م،الخرطوم،مطبعة جامعة الخرطوم،ص9

² .وزارة الصناعة والتموين،قانونالتنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي لسنة 1973،الخرطوم،ص10

ج/الحديث عن بعض مهام الولايات

4/ قانون تشجيع وتنظيم الإستثمار في الخدمات الاقتصادية لسنة 1974م:

هدف هذا القانون إلى تشجيع وتوجيه الإستثمار في قطاع خدمات الاقتصاد عامة ،وقطاع النقل بصفة خاصة وذلك لمساهمة الكبيرة في الناتج القومي،حيث أوكل تنفيذ هذا القانون لوزير المالية.

5/قانون تنمية وتشجيع الإستثمار الزراعي لسنة 1976م:

صدر هذا القانون بهدف تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ،حيث منحت سلطة تنفيذ هذا القانون لوزير الزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية ،منح هذا القانون ضمانات وإمميزات للمستثمرين بعد موافقة وزير المالية.

المرحلة الثانية:القوانين الموحدة:

في هذه الفترة برز إتجاه عام في الدولة لتوحيد قوانين الإستثمار وتوحيد الجهة التي تشرف على الإستثمار في الدولة ،وذلك في العام 1979م كنتيجة لما برز من سلبات خلال تجربة تطبيق القوانين القطاعية وتماشياً مع سياسة الدول العربية الأخرى .ومن أهم هذه القوانين:

1/قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980م⁽¹⁾

من أهم أهداف هذا القانون الآتي:

أ/تحقيق النظرة الشمولية للإستثمار والتي كانت تفتقدها قوانين الإستثمار القطاعية.

¹ .لمزيد من التوضيح أنظر قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980م

د. محمد حماد عبدالله عبد الرحيم ، تقييم تجربة النافذة الموحدة في جذب الإستثمار وتحقيق رضا المستثمرين دراسة حالة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم (2020-2021م)، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

ب/الالتزام الدولي من قبل الدولة بتطبيق نصوص واحكام الإتفاقية الموحدة للإستثمار وزؤوس الأموال العربية لسنة 1979م،

ج/سلطة تنفيذ هذا القانون منحت لوزير المالية

2/ قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990 والمعدل سنة 1991م:

صدر هذا القانون لمعالجة سلبيات قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980 حيث جاء أبرز ما فيه:

أ/تشجيع الإستثمار في كل المجالات (زراعي، صناعي، خدمي)

ب/إنشاء جهاز مستقل للإستثمار مهمته التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالإستثمار (جمارك، ضرائب، تجارة 0000إلخ)

3/قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1995م:

صدر هذا القانون لمعالجة سلبيات قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1991م من أهمها:

أ/قضية مركزية قوانين الإستثمار

ب/توزيع صلاحيات منح التراخيص للوزارات الاتحادية وجزء للولايات

ج/لا يوجد جسم تنسيقي يشرف على كل هذه الجهات

د/لم تصدر لوائح تفصل صلاحيات المركز والولايات

4/قانون تشجيع الإستثمار لسنة 2000م:

من أهم مميزات هذا القانون ميز بين المشروعات حيث منح صلاحيات وإمميزات للمشروعات الإستراتيجية،بالإضافة إلي منح بعض الصلاحيات التشريعية للولايات.

5/قانون تشجيع الإستثمار والمناطق الحرة لسنة2012م:

يعتبر هذا القانون واحد من افضل قوانين الإستثمار التى تم وضعها وذلك لأن تم وضعه مشاركة بين المجلس الأعلى للإستثمار بالتنسيق مع وزارة الإستثمار وبالتشاور مع الولايات ،حيث منح هذا القانون مميزات كثيرة للمستثمرين وعمل علي إنشاء جهاز قومي للإستثمار .

6/قانون تشجيع الإستثمار لسنة 2013 والمعدل سنة2019م:

يعتبر هذا القانون من أفضل قوانين الإستثمار في السودان حيث تم وضعة بتنسيق تام من جهات الإختصاص وذلك لمعالجة الخلل في القوانين السابقة حيث منح العديد من التسهيلات والإعفاءات للمستثمرين ومنح ضمانات كافية للمشروعات الإستثمارية التى تخدم إستراتيجية الدولة في مجال الإستثمار .⁽¹⁾

كما صدرت العديد من القوانين المصاحبة للعملية الإستثمارية في السودان منها:

1/قانون الضرائب

2/قانون الجمارك

3/قانون الزكاة

4/قانون تسجيل أسماء الأعمال والشركات

5/قانون التصرف في الأراضي

هذا بالإضافة إلي العديد من القوانين الولائية التي أصدرتها الولايات لتنظيم وتشجيع النشاط الإستثماري.⁽²⁾

إلا أن خلق بيئة إستثمارية تتطلب التوافق التام بين هذه التشريعات والقوانين وإصلاح التقاطعات بين المركز والولايات وهذا ما لم يتم حتى الآن ،حيث هناك قوانين وتشريعات ولاية تتعارض مع القوانين الاتحادية الأمر الذي أدى شكوى

¹ -المزيد من المعلومات أنظر إلي،قانون تشجيع الإستثمار لسنة 2013 والمعدل سنة2019م

² . هيثم متولي حسن المغربي،دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2011م ص22

العديد من المستثمرين وربما أدى ذلك ترك الفكرة الإستثمارية لدى البعض والبحث عن دولة أخرى لدى البعض الآخر.⁽¹⁾

وعليه لا بد من إصلاح هذا الخلل لأن الهدف واحد وهو خدمة إقتصاد البلد وحسن إستغلال موارده.

نبذة تعريفية بمفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم:

بناءً علي قانون تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم لسنة 2010م تم إنشاء مفوضية تشجيع الإستثمار بالولاية، حيث تم إفتتاحها في العام 2011م ،تمثل هذه المفوضية الجهاز التنفيذي وعلي رأسها المفوض الذي منح صلاحيات دستورية لإدارة العملية الإستثمارية في الولاية وهو المسؤول التنفيذي الأول عن عمل المفوضية ،وقد بذلت جهداً مقدراً في أحكام العملية الإستثمارية وذلك من خلال التدابير اللازمة لتحقيق ذلك وبمؤشرات أداء جديدة ونموذج جديد، حيث قدمت خطة طموحة ترمي لتحقيق الإهداف في مجال الأمن الغذائي وترقية الصادرات وتوفير فرص عمل وإستكمال البنيات التحتية كأهداف إستراتيجية للولاية الغرض منها رضا المستثمرين من جهة وخدمة إقتصاد الولاية من جهة أخرى.

حيث جاء تحقيق رضى المستثمرين كأحد أهم أولويات عمل المفوضية وذلك من خلال إنشاء نظام النافذة الواحدة لتبسيط الإجراءات وسرعتها وتوفير الوقت والجهد والمال للمستثمر .⁽²⁾

نظام النافذة الموحدة:

إتبعَت المفوضية نظام النافذة الموحدة لتقديم خدمة شاملة للمستثمر دون عناء مع تزويد المستثمر بكافة المعلومات ووسائل الراحة والخدمات ،كما تم تفعيل نظام النافذة الألكترونية عبر نظام متابعة معاملات المستثمر وإتمام الدورة المستندية لمعاملات المستثمر الكترونياً داخل المفوضية.

¹ جينا جوزيف لاقو، أثر المناخ الإستثماري في جذب المستثمرين الأجانب في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2010م، ص36

² .المحيي خلف الله المحيي، مرجع سابق، ص4

تتكون النافذة الموحدة من كل الجهات ذات الصلة بالعملية الإستثمارية بالولاية وهي: ⁽¹⁾

1/وزارة الزراعة ولاية الخرطوم

2/وزارة الصناعة بالولاية

3/إدارة السياحة بالولاية

4/مصلحة الأراضي بالولاية

5/وحدة تسجيل أسماء الأعمال والشركات

6/وزارة العمل

7/المجلس الأعلى للبيئة ومرافق المياه بالولاية

8/هيئة الصرف الصحي

9/الجوازات

10/الجمارك

11/الضرائب

حيث تم التنسيق بين كل هذا الوحدات من خلال إنتدات موظفين تخصص لهم مكاتب داخل النافذة كلاً حسب إختصاصاته وكل ذلك لتبسيط الإجراءات وسرعة إنجازها بغرض تحقيق رضى المستثمرين.

¹ .مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم، دليل المستثمر، 2015م، ص14

تحليل واجراءات واختبار فروض الدراسة الميدانية :

يشتمل هذا الخطوات والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة اعداد أدواتها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يتم توضيح المقاييس والأساليب الإحصائية التي تستخدم لدراسة وتحليل البيانات. وذلك على النحو التالي:

" مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وفي هذه الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المستثمرين أجانب ووطنيين وبعض موظفي (النافذة الموحدة بمفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم)، وتم اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة بطريقة العينة (القصدية) وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على أراء أو معلومات معينة لا يتم الحصول عليها الا من تلك الفئة المقصودة ، فطبيعة المشكلة وفرضيات هذا البحث يوجد لها اهتماماً "مقدراً" وسط مجتمع البحث وتم توزيع عدد (20) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (100%).

وللخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الامكان حرص الباحث على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة بكل تفاصيلها وذلك من حيث شمولها على الخصائص التي تمكن من الوصول الي نتائج تخدم الدراسة وتم تقسيم الاستبانة الي قسمين:

القسم الاول: يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي:

1/ النوع 2/ العمر 3/ الحالة الزوجية 4/ المؤهل العلمي 5/ سنوات الخبرة

القسم الثاني: وشمل متغيرات الدراسة الأساسية: وهي 3 محاور اساسية للدراسة وشمل هذا القسم علي

عدد (22) عبارة تمثل محاور الدراسة وفقاً لما يلي:

المحور الاول : (نظام النافذة الموحدة) 8 عبارات

المحور الثاني: (الكوادر البشرية العاملة) 7 عبارات

المحور الثالث (التحديات) 7 عبارات

وقد اعتمدت الدراسة في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، والذي يتراوح بين (موافق بشدة ... لا أوافق بشدة) ، وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالآتي:

- الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات.
- إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي وزن ترجيحي كالآتي: أوافق بشدة (1)، موافق (2)، محايد (3)، لا أوافق (4)، لا أوافق بشدة (5).
- بناءً عليه كلما قلّ الوزن المرجح عن (3) كانت هنالك موافقة وكلما ارتفع الوزن المرجح عن (3) كانت هنالك عدم موافقة.

تقييم أداة الدراسة:

ويتم تقييم واختبار أدوات القياس من خلال المقاييس التالية:

1/ اختبار ثبات أداة الدراسة:

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة)⁽¹⁾. ويستخدم لقياس الثبات " معامل الفا كرونباخ" Cronbach,s Alpha والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل الفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

وقد تم التأكد من ثبات المقياس بإجراء الاختبار على عبارات كل فرضية من فرضيات الدراسة على حده وحساب معامل الثبات، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (1) معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ:

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
---------	--------------	--------------

¹- د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ، ص 560.

عبارات المحور الاول	8	0.81%
عبارات المحور الثاني	7	0.77%
عبارات المحور الثالث	7	0.75%
اجمالي العبارات	22	0.78%

المصدر إعداد الباحث باستخدام برنامج SPSS

من الجدول رقم (1) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرنباخ لجميع فرضيات الدراسة أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع فرضيات الاستبانة سواء كان ذلك لكل فرضية على حدا أو على مستوى جميع الفرضيات حيث بلغت قيمة ألفا كرنباخ للمقياس الكلي (0.78) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاجابات في تحقيق اهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2/ صدق المحكمين:

تم اجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع اما الى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة الى أخرى حيث قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين ، لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات ، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية .

وللخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الامكان حرص الباحث على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة بكل تفاصيلها وذلك من حيث شمولها على الخصائص التالية :

وفيما يلي التوزيع التكراري لخصائص افراد عينة الدراسة:

خصائص عينة الدراسة :

جدول رقم(2) خصائص عينة الدراسة:

البيان	الفئات	العدد	النسبة
النوع	ذكر	16	%80.0
	أنثى	4	%20.0
	المجموع	20	%100.0
العمر	20-30	4	%20.0
	31-40	7	%35.0
	41-50	5	%25.0
	51-60	1	%5.0
	اكثر من 60	3	%15.0
	المجموع	20	%100
الحالة الزرجية	أعزب	6	%30.0
	متزوج	14	%70.0
	المجموع	20	%100.0
المؤهل العلمي	جامعي	16	%80.0
	فوق الجامعي	4	%20.0
	المجموع	20	%100.0
سنوات الخبرة	اقل من 5سنة	2	10.0%
	5-10	8	40.0%
	11-15	2	10.0%
	16-20	2	10.0%
	اكثر من 20	6	30.0%
	المجموع	20	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل 2021spss

أولاً: الإحصاء الوصفي للعبارات.

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس المحور الأول.

الجدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
نجحت النافذة الموحدة في تحقيق رضى المستثمرين الأجانب والوطنيين في الإستثمار بولاية الخرطوم	2.300 0	1.128 58	موافق
يوجد تنسيق تام في جميع وحدات النافذة الموحدة بالمفوضية مما ساعد في سهولة وسرعة إنجاز الإجراءات المطلوبة	2.600 0	1.095 45	موافق
ساهمت النافذة في جذب الإستثمار في ولاية الخرطوم بصورة كبيرة	2.350 0	.8127 3	موافق
تعتبر النافذة الموحدة واحد من أهم الطرق التي إتبعها المفوضية لجذب المستثمرين للولاية	2.000 0	.9176 6	موافق
لايوجد أي تأخير للإجراءات المتعلقة بالمستثمرين داخل هذه النافذة وكل المعاملات تتم في زمنها المحدد	3.250 0	1.164 16	غير موافق
ساعدت النافذة المستثمرين كثيراً في توفير الوقت والجهد والمال	2.850 0	1.039 99	موافق
هناك تطوير وتحديث ملحوظ في عمل هذه النافذة من وقت لآخر	2.800 0	1.321 88	موافق

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
هناك سهولة وبساطة في إكمال إجراءات الإستثمار في الولاية بعد تطبيق هذه النافذة الموحدة عما كان قبلها	2.500 0	1.192 08	موافق
المجموع	2.523 1	1.102 1	موافق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل، 2021م.

يتضح من الجدول (3) ما يلي:

1/ إن معظم العبارات التي تعبر عن المحور الأول يقل متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على معظم عبارات المحور والفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام النافذة الموحدة وتحقيق رضى المستثمرين).

2/ أهم عبارة من عبارات المحور الأول هي العبارة (تعتبر النافذة الموحدة واحد من أهم الطرق التي إتبعتها المفوضية لجذب المستثمرين للولاية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (2) بانحراف معياري (0.91).

3/ كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الاولى هي العبارة (لايوجد أي تأخير للإجراءات المتعلقة بالمستثمرين داخل هذه النافذة وكل المعاملات تتم في زمنها المحدد) حيث بلغ متوسط العبارة (3.25) بانحراف معياري (1.16).

4 / كما بلغ متوسط جميع العبارات (2.5321) بانحراف معياري (1.1021) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس المحور الأول والفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام النافذة الموحدة وتحقيق رضى المستثمرين).

ثانياً: - اختبار دلالة الفروق لعبارات المحور الأول: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق نظام النافذة الموحدة وتحقيق رضى المستثمرين

فيما يلي نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الأول:

الجدول رقم(4) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الاول:

عبارات المحور	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدالة
1. نجحت النافذة الموحدة في تحقيق رضى المستثمرين الأجانب والوطنيين في الإستثمار بولاية الخرطوم	17	4	.002	دالة إحصائياً
2. يوجد تنسيق تام في جميع وحدات النافذة الموحدة بالمفوضية مما ساعد في سهولة وسرعة إنجاز الإجراءات المطلوبة	12.5	4	.014	دالة إحصائياً
3. ساهمت النافذة في جذب الإستثمار في ولاية الخرطوم بصورة كبيرة	19.2	3	.000	دالة إحصائياً
4. تعتبر النافذة الموحدة واحد من أهم الطرق التي إتبعتها المفوضية لجذب المستثمرين للولاية	8.8	3	.032	دالة إحصائياً
5. لا يوجد أي تأخير للإجراءات المتعلقة بالمستثمرين داخل هذه النافذة وكل المعاملات تتم في زمنها المحدد	4	4	.406	غير دال

عبارات المحور	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
6. ساعدت النافذة المستثمرين كثيراً في توفير الوقت والجهد والمال	7.6	3	.055	دالة إحصائياً
7. هناك تطوير وتحديث ملحوظ في عمل هذه النافذة من وقت لآخر	5.1	4	.827	غير دال
8. هناك سهولة وبساطة في إكمال إجراءات الإستثمار في الولاية بعد تطبيق هذه النافذة الموحدة عما كان قبلها	11.5	4	.021	دالة إحصائياً

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2021م

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس المحور الأول وأن القيم الإحتمالية لمعظم العبارات هي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات افراد العينة على العبارات عدا العبارتين (5،7) والمتوسط الفرضي للمقياس (3) اي توجد دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الاجابة المختلفة (وافق بشدة ، اوافق ، محايد ، لا اوافق ، لا اوافق بشدة) اي ان اجابات افراد العينة لا تتحيز لخيار دون غيره.

وبصورة عامة نستنتج ان معظم افراد العينة موافقين بشدة ، من كل ما سبق من نتائج عن المحور الاول للدراسة فإن ذلك يشير الى تحقق الفرضية البديلة بمعنى توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) حول تطبيق نظام النافذة الموحدة حقق رضى المستثمرين .

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس المحور الثاني.

د. محمد حماد عبدالله عبدالرحيم ، تقييم تجربة النافذة الموحدة في جذب الإستثمار وتحقيق رضا المستثمرين دراسة حالة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم (2020-2021م)، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

الجدول (5) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني.

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1. توجد بهذه النافذة كوادر بشرية مؤهلة ومدربة تستطيع تنفيذ المهام الخاصة بها في الوقت المحدد	2.000 0	.7947 2	موافق
2. كل المفوضين من الوحدات ذات الصلة والعاملين بالنافذة يمتازوا بالسرعة والدقة في تنفيذ المهام دون أي تأخير متعمد	2.700 0	1.301 82	موافق
3. يوجد تعامل راقى ومتحضر لجميع العاملين في النافذة مع المستثمرين	1.833 3	.6183 5	موافق بشدة
4. يحتاج بعض العاملين في هذه النافذة لتدريب وتأهيل حتى يتمكنوا من تنفيذ المهام في الوقت المحدد	1.894 7	.9941 3	موافق بشدة
5- لا يوجد تأخير في بعض الإجراءات داخل النافذة سببه المعاملين	2.210 5	1.084 18	موافق
6- تحتاج هذه النافذة تدعيماً بعدد إضافي من الموظفين	2.210 5	1.031 66	موافق
7- كثرة تنقلات الموظفين المنتدبين من وحدات الولاية إلى النافذة أثر سلباً في عملها	2.100 0	1.165 29	موافق
المجموع	2.013 2	1.002	موافق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل، 2021م.

يتضح من الجدول (5) ما يلي:

1/ إن كل العبارات التي تعبر عن المحور الثاني يقل متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات المحور والفرضية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكوادر البشرية العاملة في النافذة وبين تحقيق رضى المستثمرين).

2/ أهم عبارة من عبارات المحور الثاني هي العبارة (يوجد تعامل راقى ومتحضر لجميع العاملين في النافذة مع المستثمرين) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (1.8333) بانحراف معياري (0.61835).

3/ كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الثانية هي العبارة (كل المفوضين من الوحدات ذات الصلة والعاملين بالنافذة يمتازوا بالسرعة والدقة في تنفيذ المهام دون أي تأخير متعمد) حيث بلغ متوسط العبارة (2.7000) بانحراف معياري (1.30182).

4 / كما بلغ متوسط جميع العبارات (2.0132) بانحراف معياري (1.002) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس المحور الثاني والفرضية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكوادر البشرية العاملة في النافذة وبين تحقيق رضى المستثمرين).

ثانياً: - اختبار دلالة الفروق لعبارات المحور الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكوادر البشرية العاملة في النافذة وبين تحقيق رضى المستثمرين

فيما يلي نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الثاني:

الجدول (6) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الثاني:

د.محمد حماد عبدالله عبدالرحيم ، تقييم تجربة النافذة الموحدة في جذب الإستثمار وتحقيق رضا المستثمرين دراسة حالة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم (2020-2021م)، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عبارات المحور	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدالة
1- توجد بهذه النافذة كوادر بشرية مؤهلة ومدرية تستطيع تنفيذ المهام الخاصة بها في الوقت المحدد.	11.2	4	.011	دالة إحصائياً
2- كل المفوضين من الوحدات ذات الصلة والعاملين بالنافذة يمتازوا بالسرعة والدقة في تنفيذ المهام دون أي تأخير متعمد	2	4	.736	غير دال
3- يوجد تعامل راقى ومتحضر لجميع العاملين في النافذة مع المستثمرين	7	3	.030	دالة إحصائياً
4- يحتاج بعض العاملين في هذه النافذة لتدريب وتأهيل حتى يتمكنوا من تنفيذ المهام في الوقت المحدد.	6.474	3	.091	غير دال
5- لا يوجد تأخير في بعض الإجراءات داخل النافذة بسببه العاملين	1.421	4	.701	غير دال
6- تحتاج هذه النافذة تدعيماً بعدد إضافي من الموظفين	3.521	3	.317	غير دال
7- كثرة تنقلات الموظفين المنتدبين من وحدات الولاية إلى النافذة أثر سلباً في عملها	4	4	.261	غير دال

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي، 2021م

يتضح من الجدول رقم(6) ما يلي:

ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس المحور الثاني وأن القيم الإحصائية لمعظم العبارات هي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات عدا العبارتين (1،3) والمتوسط الفرضي للمقياس (3) أي لا توجد دلالة إحصائية في توزيع استجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (وافق بشدة ، وافق ، محايد ، لا وافق ، لا وافق بشدة) أي أن إجابات أفراد العينة لا تتحيز لخيار دون غيره.

وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة غير موافقين على عبارات الفرضية ، من كل ما سبق من نتائج عن المحور الثاني للدراسة فإن ذلك يشير إلى عدم تحقق الفرضية البديلة بمعنى لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حول الكوادر البشرية العاملة في النافذة وبين تحقيق رضى المستثمرين

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس المحور الثالث.

الجدول (7) الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث:

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1- الوصول إلى الكفاءة العالية في تحقيق رضى المستثمرين أكبر تحد يواجهه هذه النافذة الموحدة في الوقت الحالي	2.000 0	1.337 71	موافق
2- هناك معوقات إقتصادية مثل عدم تجهيز الأراضي وتوفير البنيات التحتية تمثل تحد كبير يواجهه عمل النافذة الموحدة في المستقبل	1.600 0	.6805 6	موافق بشدة

د.محمد حماد عبدالله عبدالرحيم ، تقييم تجربة النافذة الموحدة في جذب الإستثمار وتحقيق رضا المستثمرين دراسة حالة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم (2020-2021م)، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3- توجد بعض المعاملات ما زالت تتم خارج عمل النافذة الموحدة مما شكل عقبة أمام نجاحها	2.400 0	1.187 66	موافق
4- لا توجد أي صعوبة في عملية الحصول علي البيانات والمعلومات المتعلقة بالإستثمار في الولاية داخل النافذة الموحدة	2.350 0	1.268 03	موافق
5- عدم إستقرار التيار الكهربائي أعاق عمل سرعة وإتقان إكمال الإجراءات داخل النافذة الموحدة	1.650 0	1.039 99	موافق بشدة
6- لا توجد مشاكل في الربط الشبكي داخل هذه النافذة يتسبب في تأخير إكمال إجراءات المستثمرين	2.894 7	1.410 07	موافق
7- توجد جميع الوحدات ذات الصلة بالعملية الاستثمارية في الولاية داخل هذه النافذة ولا يحتاج المستثمر الذهاب الى جهات اخرى لاكمال اجراءاته.	3.000 0	1.376 49	محايد
المجموع	2.432	1.314 32	موافق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل، 2021م.

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

1/ إن كل العبارات التي تعبر عن المحور الثالث يقل متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات المحور والفرضية (هناك العديد من التحديات والصعوبات والمعوقات الاقتصادية والادارية والقانونية تواجه تطبيق النافذة الموحدة).

2/ أهم عبارة من عبارات المحور الثالث هي العبارة (هناك معوقات إقتصادية مثل عدم تجهيز الأراضي وتوفير البنيات التحتية تمثل تحد كبير يواجه عمل النافذة الموحدة في المستقبل) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (1.6) بانحراف معياري (0.68056).

عبارات المحور	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدالة
1- الوصول إلي الكفاءة العالية في تحقيق رضى المستثمرين أكبر تحد يواجه هذه النافذة الموحدة في الوقت الحالي	13.500	4	.009	دالة إحصائياً
2- هناك معوقات إقتصادية مثل عدم تجهيز الأراضي وتوفير البنيات التحتية تمثل تحد كبير يواجه عمل النافذة الموحدة في المستقبل	5.200	2	.074	غير دال
3- توجد بعض المعاملات ما زالت تتم خارج عمل النافذة الموحدة مما شكل عقبة أمام نجاحها	0.400	3	.940	غير دال
4- لا توجد أي صعوبة في عملية الحصول علي البيانات والمعلومات المتعلقة بالإستثمار في الولاية داخل النافذة الموحدة	9.500	4	.050	دالة إحصائياً
5- عدم إستقرار التيار الكهربائي أعاق عمل سرعة وإتقان إكمال الإجراءات داخل النافذة الموحدة	14.800	3	.002	دالة إحصائياً
6- لا توجد مشاكل في الربط الشبكي داخل هذه النافذة يتسبب في تأخير إكمال إجراءات المستثمرين	6	4	.199	غير دال

د.محمد حماد عبدالله عبدالرحيم ، تقييم تجربة النافذة الموحدة في جذب الإستثمار وتحقيق رضا المستثمرين دراسة حالة مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم (2020-2021م)، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عبارات المحور	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية	الدلالة
7- توجد جميع الوحدات ذات الصلة بالعملية الاستثمارية في الولاية داخل هذه النافذة ولا يحتاج المستثمر الذهاب الى جهات اخرى لاكمال اجراءاته.	1	4	.910	غير دال

3/ كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الثالثة هي العبارة (توجد جميع الوحدات ذات الصلة بالعملية الاستثمارية في الولاية داخل هذه النافذة ولا يحتاج المستثمر الذهاب الى جهات اخرى لاكمال اجراءاته) حيث بلغ متوسط العبارة (3) بانحراف معياري (1.37).

4 / كما بلغ متوسط جميع العبارات (2.432) بانحراف معياري (1.31432) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس المحور الثالث والفرضية (هناك العديد من التحديات والصعوبات والمعوقات الاقتصادية والادارية والقانونية تواجه تطبيق النافذة الموحدة).

ثانياً: - اختبار دلالة الفروق لعبارات المحور الثالث: هناك العديد من التحديات والصعوبات والمعوقات الاقتصادية والادارية والقانونية تواجه تطبيق النافذة الموحدة

فيما يلي نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الثالث:

الجدول (8) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات المحور الثالث:

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائي، 2021م

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي:

ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس المحور الثاني وأن القيم الإحتمالية لمعظم العبارات هي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات

افراد العينة على العبارات عدا العبارات (1،4،5) والمتوسط الفرضي للمقياس (3) اي لا توجد دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الاجابة المختلفة (اوافق بشدة ، اوافق ، محايد ، لا اوافق ، لا اوافق بشدة) اي ان اجابات افراد العينة لا تتحيز لخيار دون غيره.

وبصورة عامة نستنتج ان معظم افراد العينة غير موافقين على عبارات الفرضية ، من كل ما سبق من نتائج عن المحور الثالث للدراسة فإن ذلك يشير الى تحقق الفرضية البديلة بمعنى **هناك العديد من التحديات والصعوبات والمعوقات الاقتصادية والادارية والقانونية تواجه تطبيق النافذة الموحدة.**

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

خلصت الدراسة إلي العديد من النتائج من أهمها:

1/ نجحت النافذة الموحدة في جذب الإستثمار و تحقيق رضا المستثمرين الأجانب والوطنيين في الإستثمار بولاية الخرطوم إلا أنها مازالت تحتاج إلي التطوير والتحديث

2/ يوجد تنسيق تام بين جميع وحدات النافذة الموحدة بالمفوضية مما ساعد في سهولة وسرعة إنجاز الإجراءات المطلوبة لمنح التراخيص ومباشرة العمل.

3/ساهمت النافذة الموحدة في جذب الإستثمار في ولاية الخرطوم،حيث تعتبر هذه النافذة واحدة من أهم الطرق التي إتبعتها الولاية في مجال تشجيع الإستثمار.

4/ يوجد بعض التأخير للإجراءات المتعلقة بالمستثمرين داخل هذه النافذة وكل المعاملات لا تتم في زمنها المحدد وذلك بسبب عدم منح التفويض الكامل للعاملين بهذه النافذة من وحداتهم حيث يتم إرسال بعض الملفات إلي الوحدات خارج النافذة وهذا يسبب بعض التأخير في الإجراءات.

- 5/ لا يوجد تطوير وتحديث ملحوظ في عمل هذه النافذة من وقت لأخر حيث بدأ يتراجع أدائها في بعض الجوانب وأصبح الوسطاء أو السماسرة هم الذين يقومون بأغلب المعاملات دون المستثمرين أنفسهم.
- 6/ هناك سهولة وبساطة في إكمال إجراءات الإستثمار في الولاية بعد تطبيق هذه النافذة الموحدة عما كان قبلها.
- 7/ توجد بهذه النافذة كوارر بشرية مؤهلة ومدربة تستطيع تنفيذ المهام الخاصة بها في الوقت المحدد كما يمتازوا بالتعامل الراقي والمتحضر مع المستثمرين.
- 8/ الوصول إلى الكفاءة العالية في تحقيق رضا المستثمرين أكبر تحد يواجهه هذه النافذة الموحدة في الوقت الحالي، إذ تعتبر خطوة في الإتجاه الصحيح لوضع الإستثمار أولوية قصوي ولذلك لابد من تطويرها وتدعيمها حتى تحقق أهدافها.
- 9/ هناك معوقات إقتصادية وقانونية وإدارية تواجه عمل هذه النافذة مثل عدم تجهيز الأراضي وتوفير البنيات التحتية وتقاطع التشريعات الولاية مع الاتحادية وبعض التعقيدات في قانون الإستثمار والبروقراطية في بعض المؤسسات في الولاية تمثل تحد كبير يواجه عمل النافذة الموحدة في المستقبل.
- 10/ إنقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة ومتكررة يعيق عمل النافذة الموحدة ويحد من سرعتها في تنفيذ الإجراءات المطلوبة في الزمن المناسب الأمر الذي تسبب في شكاوي متكررة من المستثمرين.

ثانياً:التوصيات:

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها:

- 1/ ضرورة إجراء تطوير وتحديث مستمر لهذه النافذة الموحدة حتى تحقق رضى المستثمرين الأجانب والوطنيين في الإستثمار بولاية الخرطوم بصورة أفضل مما كان.
- 2/ ضرورة العمل على إحكام التنسيق التام بين جميع وحدات الولاية الموجودة في النافذة الموحدة بالمفوضية مما يساعد في سهولة وسرعة إنجاز الإجراءات المطلوبة لمنح التراخيص ومباشرة العمل بصورة أفضل.

3/ ضرورة الإسراع وعدم تأخير الإجراءات المتعلقة بالمستثمرين داخل هذه النافذة وكل المعاملات يجب أن تتم في زمنها المحدد وذلك بمنح التفويض الكامل للعاملين بهذه النافذة من وحداتهم حيث لا يتم إرسال بعض الملفات إلي الوحدات خارج النافذة إلا في بعض الحالات المعقدة والتي تحتاج إلي مزيد من التمحيص والتدقيق.

4/ ضرورة إجراء تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة بهذه النافذة حتى تستطيع تنفيذ المهام الخاصة بها في الوقت المحدد و يمتازوا بالتعامل الراقي والمتحضر مع المستثمرين.

5/ ضرورة العمل على إستحداث إليات جديدة والوقوف على تجارب مفيدة لبعض الدول وتطبيقها في هذه النافذة الموحدة بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

6/ ضرورة السعي والوصول إلي الكفاءة العالية في تحقيق رضا المستثمرين والعمل على جذب المستثمرين للإستثمار في الولاية و أن تكون من أهم أولويات الولاية في الوقت الحالي، إذ تعتبر هذه النافذة الموحدة خطوة في الإتجاه الصحيح لوضع الإستثمار أولوية قصوي ولذلك لابد من تطويرها وتدعيمها حتى تحقق أهدافها.

7/ ضرورة العمل على معالجة المعوقات الإقتصادية والقانونية والإدارية التي تواجه عمل هذه النافذة مثل تجهيز الأراضي وتوفير البنيات التحتية وتقاطع التشريعات الولاية مع الإتحادية وبعض التعقيدات في قانون الإستثمار والبروقراطية في بعض المؤسسات في الولاية.

8/ ضرورة العمل على منع السماسرة والوسطاء في عمليات تكملة الإجراءات المطلوبة من المستثمرين وأن يقوم المستثمر بتكملة إجراءاته بنفسه ولا يتم ذلك إلا بتقليل هذه الإجراءات وسهولة وسرعة إنجازها في الوقت المحدد.

9/ ضرورة العمل على حوسبة وربط جميع المعاملات الخاصة بالمستثمرين وتحديد كود معين لكل معاملة حتى يسهل متابعتها من المستثمرين.

10/ ضرورة إجراء تنسيق تام بين مفوضية تشجيع الإستثمار بالولاية ووزارة الإستثمار الإتحادية وتحديد صلاحيات المركز وصلاحيات الولاية فيما يخص العملية الإستثمارية حتى لا تحدث تقاطعات تعيق المستثمرين وتحد من تنفيذ مشروعاتهم في الوقت والزمان المحدد.

11/ ضرورة العمل على تجهيز دليل ومرشد يحوي كافة الفرص الإستثمارية بالولاية في القطاعات المختلفة وتحديد الإجراءات المطلوبة وكيفية تنفيذها في الزمان والمكان المحدد.

12/ ضرورة نقل هذه التجربة المفيدة لباقي ولايات السودان الأخرى للإستفادة من خبرة ولاية الخرطوم في مجال الإستثمار وبما يحقق المصلحة العامة للدولة وخدمة الإقتصاد القومي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب والمراجع:

1/ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، سلسلة الدراسات الإستثمارية، معوقات الإستثمار في الدول العربية، 2005م

2/ الماحي خلف الله، تجربة مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم (الحاضر والمستقبل)، الخرطوم، 2011

3/ هيثم متولي حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011م

4/ لؤي فتحي محمد، دور هيئة تشجيع الإستثمار في تشجيع الإستثمار الأجنبي والمحلي فلسطين، الجامعة في الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008م

5/ مفوضية تشجيع الإستثمار ولاية الخرطوم، دليل المستثمر، 2015م

ثانياً: الرسائل والاوراق العلمية:

1/ وزارة الصناعة والإستثمار، جهاز الإستثمار، التطورات في التشريعات منذ الإستغلال، ورقة عمل مقدمة في نوفمبر 2000م، الخرطوم

2/ جاسم محمد الشنتي، دور النافذة الموحدة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مقال منشور في صحيفة الوسط، العراق، العدد 272، 2003م

3/ جينا جوزيف لاقو، أثر المناخ الإستثماري في جذب المستثمرين الأجانب في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2010م

4/ هشام الصادق محمد، دور إدارات الإستثمار في رفع كفاءة الإستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، 2017م

5/ محمد الهادي أبو بكر، ورقة عمل عن قانون تشجيع الإستثمار، الخرطوم، 2005م

ثالثاً: القوانين والتشريعات:

1/ وزارة الصناعة والإستثمار، قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي لسنة 1973، الخرطوم

2/ وزارة الصناعة والتعدين، قانون تنظيم الإستثمار لسنة 1956م، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم

3/ وزارة الإستثمار، قانون تشجيع الإستثمار والمناطق الحرة لسنة 2012م

4/ وزارو الصناعة والإستثمار ولاية الخرطوم، تقارير سنوية 2015-2020م

رابعاً: مواقع الأنترنت:

<https://e3arabi.com>

<http://www.iec.gov.sd>